الأمم المتحدة

A/60/PV.81

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٨١**

الثلاثاء، ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى

(هـ) انتخاب ٤٧ عضوا في مجلس حقوق الإنسان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تواصل الجمعية العامة نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال ''انتخاب ٤٧ عضوا في مجلس حقوق الإنسان''، وفقا للأحكام الواردة في القرار ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦.

ويتذكر الأعضاء من الجلسة العامة ٨٠، المنعقدة صباح هذا اليوم، أن هناك ثلاثة مقاعد ينبغي أن تملأ من بين مجموعة دول أوروبا الشرقية. لذلك نشرع الآن في إجراء أول اقتراع مقيد.

تقتصر هذه الجولة الثانية من الاقتراع على ست دول من بين مجموعة دول أوروبا الشرقية التي لم يتم انتخابها ولكنها حصلت على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق، ألا وهي أذربيجان، وأوكرانيا، ورومانيا، وسلوفينيا، وليتوانيا، وهنغاريا. وذلك وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي للجمعية العامة.

وقبل أن نستهل عملية التصويت، أود أن أذكّر الأعضاء بأنه، عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع عملية التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بإجراء التصويت.

نبدأ الآن عملية التصويت. ويجري الآن توزيع بطاقات الاقتراع التي تحمل علامة ''جيم''. وأود أن أطلب إلى الممثلين كتابة أسماء الدول الثلاث التي يرغبون في التصويت لها على بطاقات الاقتراع.

وستكون بطاقات الاقتراع التي تحمل علامة ''جيم''، لمجموعة دول أوروبا الشرقية، باطلة إذا كانت تحمل أسماء أكثر من ثلاث دول. وإذا كانت هناك بطاقة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اقتراع تحمل اسم دولة أخرى غير أذربيجان، وأوكرانيا، ورومانيا، وسلوفينيا، وليتوانيا، وهنغاريا، فلن يتم احتساب تلك الأسماء على الإطلاق.

بناء على دعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات السيد سيبولفيدا (شيلي)، والسيدة إيوانو (قبرص) والسيد نسيمي (الكونغو) والسيدة راهنتابولولو (مدغشقر)، والسيدة رومولوس (هايتي).

أجري التصويت بالاقتراع السري.

عُلّقت الجلسة الساعة ١٥/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي:

المجموعة جيم – مجموعة أوروبا الشرقية (٣ مقاعد)	
عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٩
عدد البطاقات التالفة:	لا يوجد
عدد البطاقات الصحيحة:	١٨٩
الممتنعون عن التصويت:	١
الأغلبية المطلوبة من الأعضاء:	٩٦
عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:	
أوكرانيا	١٠٩
أذربيجان	١٠٣
رومانيا	٩٥
سلوفينيا	٨٨
ليتوانيا	٨٦
هنغاريا	٤٨

انتُخبت أذربيجان وأوكرانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان بدءا من ١٩ حزيران/يونية ٢٠٠٦، بعد حصولهما على الأغلبية المطلوبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهنئ أذربيجان وأوكرانيا على انتخابهما لعضوية مجلس حقوق الإنسان.

ما زال يلزم شغل مقعد واحد من بين مجموعة أوروبا الشرقية. وسنشرع لذلك في إجراء اقتراع مقيد ثانٍ.

ستقتصر هذه الجولة الثالثة من الاقتراع على الدولتين اللتين لم يتم انتخابهما من مجموعة أوروبا الشرقية ولكنهما حصلتا على أكبر عدد من الأصوات في الاقتراع السابق، وهما رومانيا وسلوفينيا. ويتم هذا وفقا للمادة ٩٤ من النظام الداخلي.

قبل أن نبدأ عملية التصويت أود أن أذكّر الأعضاء بأنه، عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع عملية التصويت إلا لإثارة نقطة نظامية تتعلق بطريقة إجراء التصويت.

سوف نبدأ الآن عملية التصويت. ستوزع الآن بطاقات الاقتراع التي تحمل العلامة ”جيم“. وأطلب إلى الممثلين أن يكتبوا على بطاقة الاقتراع اسم دولة واحدة يرغبون في الإدلاء بصوتهم لصالحها. وسوف تعتبر بطاقات الاقتراع التي تحمل العلامة ”جيم“، الخاصة بمجموعة أوروبا الشرقية، باطلة في حالة تضمنها أسماء أكثر من دولة واحدة. وإذا اشتملت أي من بطاقات الاقتراع ”جيم“ على اسم غير رومانيا أو سلوفينيا، فلن يجري عدّ ذلك الإسم.

بناء على دعوة من الرئيس، تولى فرز الأصوات السيد سيبولفيدا (شيلي)، والسيدة إيوانو (قبرص) والسيد نسيمي (الكونغو) والسيدة راهنتابولولو (مدغشقر)، والسيدة رومولوس (هايتي).

أُجرِي تصويت بالاقتراع السري.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٤٥ واستؤنفت الساعة ١٧/٢٥.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي:

المجموعة جيم - مجموعة أوروبا الشرقية (مقعد واحد)

عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٩
عدد البطاقات الباطلة:	٢
عدد البطاقات الصحيحة:	١٨٧
الممتنعون عن التصويت:	٩
الأغلبية المطلوبة من الأعضاء:	٩٦
عدد الأصوات التي حصل عليها كل من:	
رومانيا	٩٨
سلوفينيا	٨٠

انتخبت رومانيا، نظرا لحصولها على الأغلبية المطلوبة عضوا في مجلس حقوق الإنسان ابتداء من ١٩ يونيه/حزيران ٢٠٠٦.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أهنئ رومانيا بانتخابها عضوا في مجلس حقوق الإنسان.

بما أن الدول الأعضاء الـ ٤٧ التالية اسماؤها حصلت على الأغلبية المطلوبة وأكبر عدد من الأصوات فقد انتخبت أعضاء في مجلس حقوق الإنسان بدءا من ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إكوادور، ألمانيا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، باكستان، البحرين، البرازيل، بنغلاديش، بولندا، بيرو، تونس، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، جيبوتي، رومانيا، زامبيا، سري لانكا، السنغال، سويسرا، الصين، غابون، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، الكاميرون، كندا، كوبا، مالي، ماليزيا، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، نيجيريا، الهند، هولندا، اليابان

أهنئ الدول التي انتخب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان، وأشكر فارزي الأصوات على مساعدتهم في إجراء الاقتراع.

الآن آتي إلى الجزء الذي سيكون مؤلما للبعض ومفرحا لآخرين.

ستشرع الجمعية العامة الآن في سحب القرعة لتختار من بين الأعضاء المنتخبين في كل مجموعة إقليمية الأعضاء الذين سيعملون لسنة واحدة، ولسنتين وثلاث في مجلس حقوق الإنسان.

ويذكر الأعضاء أنه في بداية عملية الانتخاب، اتُّخِذ قرار بأن تكون فترات الولاية المتداخلة لسحب القرعة لاختيار أعضاء المجلس وفقاً للجدول الوارد في الوثيقة A/INF/60/6 (انظر الفقرة ١١).

وبموجب ذلك القرار، ستكون فترات الولاية المتداخلة لسحب القرعة على النحو التالي: من الدول الأفريقية المنتخبة الثلاث عشرة، تكون ولاية أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة، وولاية أربعة أعضاء لمدة سنتين، وتمتد ولاية خمسة أعضاء لمدة ثلاث سنوات؛ ومن الدول الآسيوية المنتخبة الثلاث عشرة، تكون ولاية أربعة أعضاء لمدة سنة واحدة، وولاية أربعة أعضاء لمدة سنتين، وتمتد ولاية خمسة أعضاء لمدة ثلاث سنوات؛ ومن دول أوروبا الشرقية المنتخبة الست، تكون ولاية عضوين لمدة سنة واحدة،

وولاية عضوين لمدة سنتين، وتمتد ولاية عضوين لمدة ثلاث سنوات؛ ومن دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المنتخبة الثماني، تكون ولاية عضوين لمدة سنة واحدة، وولاية ثلاثة أعضاء لمدة سنتين، وتمتد ولاية ثلاثة أعضاء لمدة ثلاث سنوات؛ ومن دول أوروبا الغربية ودول أخرى المنتخبة السبع، تكون ولاية عضوين لمدة سنة واحدة، وولاية عضوين لمدة سنتين، وتمتد ولاية ثلاثة أعضاء لمدة ثلاث سنوات.

ونشرع الآن في سحب القرعة. لكل مجموعة من مجموعات الدول، على التوالي، ستُحْضِر لي الأمانة العامة صندوقاً فارغاً، وسوف أُقلبه رأساً على عقب لبيان أنه فارغ. سنضع في الصندوق بعد ذلك البطاقات المدون عليها أسماء الدول التي انتخبت من تلك المجموعة لعضوية مجلس حقوق الإنسان، الواحدة تلو الأخرى. ونقوم بعد ذلك بهز الصندوق. سأسحب الأسماء من الصندوق بعد ذلك لاختيار الدول التي ستكون مدة ولايتها في المجلس سنة واحدة، ثم الدول التي ستكون مدة ولايتها سنتان ثم الدول التي ستمتد ولايتها ثلاث سنوات.

أولاً، سأشرع في سحب القرعة من الدول الأفريقية.

بعد قيام الرئيس بسحب القرعة، اختيرت تونس والجزائر وجنوب أفريقيا والمغرب لولاية في مجلس حقوق الإنسان مدتها سنة واحدة؛ واختيرت زامبيا وغابون وغانا ومالي لولاية مدتها سنتان واختيرت جيبوتي والسنغال والكاميرون وموريشيوس لولاية مدتها ثلاث سنوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد ذلك، سأشرع في سحب القرعة من الدول الآسيوية.

بعد قيام الرئيس بسحب القرعة، اختيرت إندونيسيا والبحرين والفلبين والهند لولاية في مجلس حقوق الإنسان مدتها سنة واحدة؛ واختيرت باكستان وجمهورية كوريا وسري لانكا واليابان لولاية مدتها سنتان؛ واختيرت الأردن وبنغلاديش والصين وماليزيا والمملكة العربية السعودية لولاية مدتها ثلاث سنوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد ذلك، سأشرع في سحب القرعة من دول أوروبا الشرقية.

بعد قيام الرئيس بسحب القرعة، اختيرت بولندا والجمهورية التشيكية لولاية في مجلس حقوق الإنسان مدتها سنة واحدة؛ واختيرت أوكرانيا ورومانيا لولاية مدتها سنتان؛ واختير الاتحاد الروسي وأذربيجان لولاية مدتها ثلاث سنوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد ذلك، سأشرع في سحب القرعة من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بعد قيام الرئيس بسحب القرعة، تم اختيار الأرجنتين وإكوادور للعمل في مجلس حقوق الإنسان لفترة عضوية مدتها سنة واحدة؛ وتم اختيار البرازيل وبيرو وغواتيمالا للعمل لفترة عضوية مدتها سنتان؛ وتم اختيار أوروغواى وكوبا والمكسيك للعمل لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بعد ذلك، سأشرع في سحب القرعة من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

بعد قيام الرئيس بسحب القرعة، تم اختيار فنلندا وهولندا للعمل في مجلس حقوق الإنسان لفترة عضوية مدتها سنة واحدة؛ وتم اختيار فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية للعمل لفترة عضوية مدتها سنتان؛ وتم اختيار ألمانيا وسويسرا وكندا للعمل لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اكتمل الآن سحب القرعة. ويمكنني أن أؤكد للأعضاء على أن هذه المهمة كانت من أصعب المهام التي اضطلعت بها بصفتي الرئيس.

نتائج فترة الولايات المتداخلة كما يلي.

ستعمل لفترة عضوية مدتها سنة واحدة الأرجنتين، وإكوادور، وإندونيسيا، والبحرين، وبولندا، وتونس، والجزائر، والجمهورية التشيكية، وجنوب أفريقيا، والفلبين، وفنلندا والمغرب، والهند، وهولندا.

وستعمل لفترة عضوية مدتها سنتان أوكرانيا، وباكستان، والبرازيل، وبيرو، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وزامبيا، وسري لانكا، وغابون، وغانا، وغواتيمالا، وفرنسا، ومالي، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، واليابان.

وستعمل لفترة عضوية مدتها ثلاث سنوات الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأردن، وألمانيا، وأوروغواي، وبنغلاديش، وجيبوتي، والسنغال، وسويسرا، والصين، والكاميرون، وكندا، وكوبا، وماليزيا، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وموريشيوس، ونيجريا.

أعطي الكلمة الآن لممثل زامبيا.

السيد كابوما (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية في هذه المناسبة الهامة، وهي انتخاب الأعضاء الأوائل للعمل في مجلس حقوق الإنسان.

ترحب المجموعة الأفريقية بهذا الانتخاب التاريخي، ألا وهو انتخاب الأعضاء المؤسسين لمجلس حقوق الإنسان. وينبغي الإشارة إلى أن اتخاذ القرار ٢٥١/٦٠ في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ مهد الطريق لإنشاء تلك الهيئة التاريخية. ومرة أخرى نشيد بكم، سيدي الرئيس، ونشيد بالرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات، السفير كومالو ممثل جنوب أفريقيا والسفير أرياس ممثل بنما، اللذين قادا المفاوضات الطويلة إلى اختتامها بنجاح. كما نود أن نشكر الأمين العام على بعد نظره في بدء عملية الإصلاح هذه.

وفي مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥، عقد رؤساؤنا العزم، في جملة أمور أخرى، على تعزيز آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نحن على استعداد للعمل مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومكتبها لضمان تنشيط المكتب بغية التصدي للتحديات المتزايدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في هذا القرن.

لدينا الآن مجلس لحقوق الإنسان تم ترفيعه من لجنة إلى جهاز فرعي للجمعية العامة. ولا بد أن يبدأ الآن العمل الجدي الذي تعهدنا بالقيام به – وهو تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونحن بوصفنا المجموعة الأفريقية نرى أن التحديات التي تواجه الأعضاء المنتخبين، بوصفهم روادا، تتمثل، في جملة أمور، في اعتماد جدول أعمال جديد وأساليب عمل للمجلس تكون متوازنة وتعكس ضمن أمور أخرى، أهمية بلوغ إعمال الحق في التنمية فضلا عن المسائل الأخلاقية لحقوق الإنسان مثل القضاء على الفقر والتخلف الإنمائي؛ وصياغة قواعد وهياكل ترمي إلى ضمان قيام مجلس قوي يتسم بالشفافية وغير انتقائي ويعزز الحوار والتعاون مع الدول الأعضاء، فضلا عن الدول غير الأعضاء، وبالتالي يتفادى مزالق لجنة حقوق الإنسان التي تعرضت لانتقاد شديد.

وبالرغم من الانتقاد الذي وجه إلى اللجنة، فإننا نتوقع أن يحيط المجلس علما بالعناصر الايجابية، وخاصة في مجال وضع القواعد وتحديد المعايير. ونأمل أن تتم ترجمة تلك القواعد وتحويلها بغية إجراء تحسينات حقيقية في حالات حقوق الإنسان على ارض الواقع.

وستتمثل التحديات الأخرى في دعم المبادرات وإصلاحات آلية حقوق الإنسان الرامية إلى قيام منظمة أكثر قوة وكفاءة وأقل تسييسا تعزز حقوق الإنسان وتستجيب على نحو عاجل في حالات الإساءة لحقوق الإنسان في أي جزء من العالم؛ وإظهار القيادة في التعاون مع المجلس؛ والتمسك بالحكم الوارد في القرار الداعي إلى إنشاء آلية للاستعراض الدوري. وتؤيد المجموعة الأفريقية العملية وهي على استعداد للعمل مع المجلس في ذلك الصدد. ويجدر بالذكر أن العديد من أعضاء الاتحاد الأفريقي صدقوا على الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تقيم الأعضاء وتوصي بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون والعدالة.

ويتمثل التحدي الإضافي في مواصلة التعاون مع الهيئات المنشأة بمعاهدات في تقديم التقارير القطرية والعمل بشأن استنتاجاتها وتوصياتها.

ونحن مقتنعون بان المجلس لن يكون بمثابة نبيذ قديم في قارورة جديدة، ولكنه سيفي بتطلعات المجتمع الدولي. ونحن بوصفنا المجموعة الأفريقية نتعهد بالاضطلاع بدورنا في تحقيق أهداف المجلس الجديد المتمثلة في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وضمان أن تعزز تلك الهيئة المبادئ الأساسية التي اعتنقتها الجمعية العامة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الجمعية العامة على الدعم الغامر الذي منحته للمرشحين الأفريقيين. ونعتبر الدعم والثقة الممنوحين لنا تحديا يحفزنا على أن نكون أهلا لتوقعات المجتمع الدولي فيما يتعلق بضمان حقوق الإنسان بجميع جوانبها. ويحدو المجموعة الأفريقية أمل صادق في أن يعي أعضاء مجلس حقوق الإنسان مسؤولياتهم ويدركوا أنهم ليسوا أعضاء في المجلس لمجدهم الشخصي بل لخدمة البشرية. فعندئذ فقط سيكونون جديرين بالشرف والامتياز اللذين أضفتهما عليهم الجمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): انتهينا بذلك من انتخاب مجلس حقوق الإنسان الأول بأعضائه البالغ عددهم ٤٧ عضوا. واتُخذت خطوة أخرى في سبيل تفعيل المجلس، ولكن يبقى الكثير من العمل. وعلى عاتق الأعضاء المنتخبين الآن مسؤولية خاصة تتمثل في وضع الهياكل والتحضير لأول اجتماع لمجلس حقوق الإنسان، المقرر عقده في ١٩ حزيران/يونية ٢٠٠٦. وأثق بأن جميع الدول الأعضاء ستشترك فعليا في أعمال المجلس، وفقا لأحكام القرار ٢٥١/٦٠. وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى أن الفقرة ١١ من ذلك القرار تنص على مشاركة المراقبين والتشاور معهم، بما في ذلك الدول غير الأعضاء في المجلس، والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية.

إننا نشهد الآن بداية جديدة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وسيهتدي المجلس في أعماله بمبادئ العالمية وعدم التحيز والموضوعية وعدم الانتقائية والحوار الدولي البناء، والتعاون، بهدف النهوض بتعزيز حقوق الإنسان جميعا وحمايتها.

وبانتخاب اليوم ننفذ أيضا، بشكل عملي، ولاية أخرى من الولايات الواردة في نتائج مؤتمر القمة العالمي (القرار ١/٦٠) التي اتفق عليها قادتنا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. واسمحوا لي أن أشكر جميع الأعضاء على التزامهم بهذا الجزء من خطة الإصلاح. لقد قاموا بعمل عظيم.

واسمحوا لي أيضا بالإعراب عن امتناني للأمين العام على تمسكه القوي بحقوق الإنسان، على النحو الذي يتجلى في تقريره "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع" (A/59/2005)، وفي دعمه

الثابت خلال المفاوضات التي جرت في وقت سابق من هذا العام.

وستنتقل الآن إلى جنيف عملية المجلس الجديد لحقوق الإنسان، والأعمال التحضيرية من أجله. وكما سبق أن أشرت، لديّ ثقة في أن الأعضاء المنتخبين حديثا سيتفقون على التدابير التي من الضروري اتخاذها للنجاح في عقد أول اجتماع لمجلس حقوق الإنسان اعتبارا من ١٩ حزيران/يونية. وأتطلع إلى النتيجة التي تتمخض عنها تلك التحضيرات وإلى المشاركة في هذا الاجتماع في حزيران/يونية.

وسوف يتاح للجمعية العامة أن تنظر بانتظام في أعمال المجلس استنادا إلى التقارير السنوية المنصوص عليها في القرار ٢٥١/٦٠، وأن تكفل بذلك، وهذا هو الأمر الضروري، قيام صلة قوية بين المجلس وهذه الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند الفرعي (هـ) من البند ١١٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.